

عنوان التقرير
تقرير عن أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/ محمد سراج عبدالسلام عقيل

الرقم الجامعي: 23300045

تخصص إدارة

د. عبدالرحيم نادر

إشراف/

د عبد الرحيم نادر

العام الدراسي:

2026

مقدمة

تعد أخلاقيات البحث العلمي حجر الزاوية الذي تقوم عليه المنظومة البحثية المتكاملة، فهي ليست مجرد قواعد شكلية أو التزامات هامشية، بل هي الضمير الحي الذي يوجه الباحث في كل خطوة من خطوات رحلته المعرفية. وإننا إذ نضع هذا التقرير بين يدي القارئ الكريم، فإننا نهدف من ورائه إلى تقديم رؤية شاملة ومتعمقة لهذا الموضوع الجوهري، الذي ما فتئت أهميته تتصاعد في ظل التوسع الهائل في الإنتاج البحثي وتشعب مجالاته وتداخل تخصصاته. لقد بات البحث العلمي في عصرنا الراهن نشاطاً فكرياً معقداً لا يقتصر على المختبرات وقاعات الدراسات فحسب، بل يمتد ليشمل مختلف ميادين الحياة، محملاً بتبعات أخلاقية جسيمة، إذ إن أي انحراف أو تهاون في تطبيق المعايير الأخلاقية قد ينجم عنه أضرار بالغة تمتد إلى الأفراد والمجتمعات على السواء. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الماسة إلى تأصيل هذه الأخلاقيات في وجدان الباحثين وتوجيهها في ممارساتهم اليومية، بما يضمن سلامة المسيرة العلمية واستمراريتها في أداء رسالتها النبيلة في خدمة الإنسانية.

أولاً: ماهية أخلاقيات البحث العلمي وأبعادها

يمكننا أن نتبين حقيقة أخلاقيات البحث العلمي من خلال استكناه تعريفاتها في المصادر الأكاديمية المتنوعة، حيث ينظر إليها في سياقها العام على أنها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي ينبغي أن تحكم تصرفات الباحث أثناء قيامه بمهامه البحثية، بدءاً من مرحلة تحديد المشكلة، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وصولاً إلى نشر النتائج وتطبيقها. فهي بمثابة البوصلة الأخلاقية التي تضمن سير السفينة البحثية في مسارها الصحيح، بعيداً عن شواطئ التضليل والانحراف.

ويعرفها بعض المتخصصين بأنها ذاك الفرع من علم الأخلاق الذي يهتم بإحياء المثل الأخلاقية الرفيعة في نفوس الباحثين والدارسين، وتلك القيم التي تحفظ للعلم مكانته وللبحث رونقه واعتباره. وفي منظور آخر، تعرف بأنها النسق المتكامل من القيم التي يتحلى بها الباحث عندما يضطلع بمهام إعداد البحث وفحصه ونشره. أما في سياق الحضارة الإسلامية، فإنها تتخذ دلالة أشمل، إذ تفهم على أنها الأعمال والسلوكيات التي تحقق مقاصد الشريعة الغراء في حفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، فكل عمل بحثي لا يحقق هذه المقاصد أو يتعارض معها يعد خارجاً عن دائرة الأخلاق الإسلامية.

وتبرز الأهمية القصوى لهذه الأخلاقيات في العمل الأكاديمي من خلال جملة من الوظائف الحيوية، أولها أنها تعزز أهداف البحث ذاتها، إذ تسهم في الوصول إلى الحقيقة وتجنب الزلل، ذلك أن النهي عن تلفيق النتائج أو تحريفها يؤدي بالضرورة إلى تعزيز الصدق وتقليل نسبة الخطأ في المعرفة العلمية. وثانيها أنها تدعم العمل الجماعي التعاوني الذي تقوم عليه معظم المشاريع البحثية الكبرى، حيث تتطلب الأبحاث الحديثة تنسيقاً وجهوداً مشتركة بين باحثين من مؤسسات وتخصصات مختلفة، ولا سبيل إلى نجاح هذا التعاون دون منظومة أخلاقية تحكم العلاقات وتضبطها. وثالثها أنها تبني الثقة بين الباحثين أنفسهم، وبينهم وبين المجتمع الذي ينتظر من نتائج أبحاثهم ما يعود عليه بالنفع، فهذه الثقة هي التي تمنح البحث العلمي وزنه وقيمه. ورابعها أنها تحمي المجتمع والمشاركين في الدراسات من أي ضرر محتمل، وتضمن أن تجري البحوث في إطار يخدم مصالح الأفراد والجماعات، لا في إطار يهدد كرامتهم أو سلامتهم.

وإذا أمعنا النظر في أهداف أخلاقيات البحث العلمي، نجد أنها تتلخص في ثلاثة أهداف جوهرية تتشابه وتتكامل:

- حماية المشاركين في الدراسات البشرية، وضمان سلامتهم الجسدية والنفسية، وصون حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.
- ضمان سير البحوث في الاتجاه الذي يحقق المصالح الفضلى للأفراد والمجتمع، بحيث لا تكون وسيلة لتحقيق مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة.
- إجراء مراجعة متعمقة للمشاريع البحثية لضمان نزاهتها الأخلاقية، من خلال النظر في مسائل مثل تحديد المخاطر وإدارتها، وحماية البيانات السرية، والحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين.

ولا يمكن الفصل بين الالتزام الأخلاقي وجودة البحث ومصداقيته، بل إن العلاقة بينهما علاقة عضوية، حيث تشكل الأخلاقيات الأرضية الخصبة التي تنمو فيها البحوث العلمية المتينة والقوية. وعلى النقيض من ذلك، فإن أي بحث يخلو من البعد الأخلاقي أو يتجاهله يكون قد فقد صفته العلمية وقيمه المعرفية، مهما كانت دقة منهجه أو حداثة أدواته. فالبحث غير الأخلاقي قد يعاني من غياب الأصالة والتميز، ويكون عرضة للسرقات العلمية التي تمثل أخطر انتهاكات النزاهة الأكاديمية، كما قد يشوبه الخلل في المنهج وأصوله، مما يفقد نتائجه مصداقيتها وقابليتها للاعتماد عليها.

فإن الدور المجتمعي لأخلاقيات البحث يتجلى في كونها حائط صد منيع يحمي المجتمع من المخاطر المحتملة، سواء كانت نفسية كالإحراج والوصم، أو اجتماعية كالتهميش والتمييز، أو اقتصادية كفقدان فرص العمل. فهي التي تكفل حماية خصوصية المشاركين وسريتها، والتي تضمن أن تكون مشاركتهم قائمة على الوعي الكامل والموافقة الحرة الواعية، والتي تحقق العدالة في اختيار المشاركين بحيث لا يجري إقصاء فئات معينة بشكل غير عادل، ولا يجري إشراك فئات أخرى في دراسات قد تشكل خطورة عليها دون مبرر أخلاقي.

ثانياً: المبادئ التأسيسية للأخلاقيات البحثية

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل دعائمها الراسخة، وتمثل هذه المبادئ الإطار المرجعي الذي ينبغي أن يستند إليه الباحث في كل تصرفاته أثناء عمله العلمي. وهذه المبادئ ليست مجرد شعارات نظرية، بل هي قيم عملية تنعكس في سلوكيات الباحث اليومية وتتجسد في قراراته وإجراءاته الملموسة.

1. الأمانة العلمية: تعد الأمانة العلمية جوهر العملية البحثية وروحها، فهي ليست مجرد التزام بنقل المعلومات نقلاً دقيقاً، بل هي منهج حياة للباحث يقوم على الصدق في طلب العلم والإخلاص للمعرفة والحقيقة، والحرص على خدمة المجتمع من خلال تقديم علم نافع صادق. وتتجلى هذه الأمانة في صور متعددة، أهمها نسبة الأقوال إلى قائلها، وإحالة النصوص المقتبسة إلى مصادرها الأصلية، وأداء الأمانة في عرض آراء الغير عرضاً كاملاً غير منقوص، دون تحيز أو انتقائية. فعندما يقوم الباحث بالاقتراب من مصادر متنوعة، ينبغي أن يذكر المصدر بدقة وأن يوثقه توثيقاً كاملاً، وأن ينسب كل فكرة إلى صاحبها الأصلي، فهذا السلوك يعكس احتراماً للملكية الفكرية، وتقديراً لجهود الباحثين السابقين. وتشمل الأمانة العلمية أيضاً الامتناع عن استخدام أي بيانات أو نتائج غير منشورة دون الحصول على إذن من أصحابها، والدقة في توثيق المراجع بحيث لا يذكر الباحث مراجع لم يستخدمها فعلياً، والتحقق من دقة المعلومات قبل اعتمادها ونشرها، والتأكد من أن كل معلومة تنسب إلى مصدرها الصحيح.

2. النزاهة العلمية: تقوم النزاهة العلمية على التمسك بالمعايير الأكاديمية والمهنية السامية، وتجنب كل صور التحيز، واستبعاد المؤثرات الذاتية من دائرة العمل العلمي، والاعتماد على الدليل والبرهان الموضوعي كوسيلة وحيدة

للإقناع. وهي فضيلة شاملة تستلزم الصدق في تنفيذ البحوث وتأليف الكتب، والموثوقية في تقديم المعلومات وعدم التهاون في دقتها، واستخدام منهجيات بحثية قوية مبنية على أسس سليمة من الأدلة العلمية، والحياد والاستقلال عن أي ضغوط خارجية مهما كان مصدرها. كما تتطلب النزاهة أن يكون الباحث منفتحاً على التواصل والمشاركة، بحيث يقدم نتائجها بشفافية، ويخضعها لتقييم الآخرين ونقدهم، وأن يتحلى بروح العدالة في تعامله مع المشاركين وزملائه، وأن يراعي المعايير الرفيعة في إرشاد طلابه والإشراف عليهم، وأن يكون مدركاً لمسؤوليته تجاه المجتمع، فلا يقدم على بحث قد يلحق ضرراً بالمجتمع، حتى لو كان ذلك البحث واعداً بفوائد علمية كبيرة.

3. **الموضوعية:** الموضوعية تعني أن تكون كل خطوات البحث قد أنجزت بعيداً عن الذاتية والتحيز، وأن يضبط الباحث نفسه فلا يترك لمشاعره وآرائه الشخصية مجالاً للتأثير في النتائج التي يتوصل إليها. ويتطلب هذا المبدأ أن يكون الباحث مستعداً لقبول النتائج مهما كانت، ومتقبلاً للنقد البناء، ومنفتحاً على الآراء المخالفة، ومتجنباً التحيز الانتقائي في اختيار الأدلة أو تفسيرها. فعند دراسة ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية، ينبغي للباحث أن يدرسها في سياقها الحقيقي، دون أن تنتسلل آراؤه الشخصية أو انتماءاته الفكرية إلى تشكيل النتائج أو تفسيرها. فهو يبحث عن الحقيقة بغض النظر عن مدى توافقها مع ما يرغب فيه أو مع ما يمليه عليه انتماءه، كما يجب أن يصرح بأي انتماءات أو صلات قد تؤثر في موضوعية البحث، ليكون القارئ على بينة من أمره.

4. **السرية:** تقوم السرية على حماية البيانات والمعلومات، لا سيما تلك التي تتصل بالشؤون الشخصية أو المالية أو السلوكية للمشاركين، وضمان الخصوصية الكاملة بشأن هوياتهم، بما في ذلك المعلومات التي تظهر في السجلات الإلكترونية أو التسجيلات المرئية والمسموعة. فهي التزام أخلاقي وقانوني في آن واحد، فالمشاركون عندما يقدمون معلوماتهم للباحث يكونون قد منحوه ثقتهم، ومن واجبه ألا يخون هذه الثقة. وترجم السرية عملياً في إجراءات ملموسة، من بينها إخفاء الهوية باستخدام رموز وأرقام بدلاً من الأسماء الحقيقية، وتأمين البيانات في أماكن محمية بكلمات مرور قوية، وعدم الإفصاح عن أي معلومات قد تميز المشاركين إلا بموافقتهم الصريحة، والإفصاح في تقرير البحث عن السياسات والإجراءات المتبعة للتعامل مع السرية، والالتزام بعدم استخدام المعلومات لأي غرض آخر غير غرض البحث المصرح به.

5. **الموافقة المستنيرة:** تقوم الموافقة المستنيرة على مبدأ أساسي هو احترام استقلالية المشاركين وحقوقهم في تقرير مصيرهم، فلا يجوز إشراك أي شخص في بحث دون أن يكون على معرفة كافية بطبيعة البحث وأهدافه وما ينطوي عليه من مخاطر وفوائد، وأن تكون مشاركته طوعية خالصة لا إكراه فيها ولا ضغط. ويتطلب الحصول على موافقة مستنيرة تقديم معلومات واضحة وشاملة للمشارك تشمل غرض الدراسة وطبيعتها، والإجراءات المتوقعة منه، والفوائد التي قد تعود عليه أو على المجتمع، والمخاطر المحتملة مهما كانت طفيفة، وحقه المطلق في الانسحاب من البحث في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي عواقب سلبية، وكيفية التعامل مع البيانات والسرية، ووسائل الاتصال بالباحث أو لجنة الأخلاقيات في حال وجود استفسارات أو شكاوى.

ثالثاً: القضايا الأخلاقية الشائعة في الممارسة البحثية

على الرغم من وضوح المبادئ الأخلاقية وتجليها في الوعي النظري للباحثين، إلا أن الممارسة العملية تشهد انتهاكات متعددة لقواعد الأخلاقيات، تتفاوت في خطورتها وتمتد عبر مختلف مراحل العملية البحثية، وقد تكون مقصودة أو غير مقصودة، ولكنها جميعاً تمثل انحرافاً عن المسار القويم للبحث العلمي. وتتمثل هذه القضايا بما يلي:

- 1. الانتحال العلمي:** يعد الانتحال العلمي أخطر الممارسات غير الأخلاقية وأكثرها شيوعاً، وهو يقوم على نسب الباحث لنفسه ما ليس له، فتارة يستولي على أعمال الآخرين وينسبها إلى نفسه كما هي، وتارة يأخذ أفكارهم ويعرضها وكأنها من نتاج فكره هو، وهي بذلك تعدّياً صريحاً على حقوق الملكية الفكرية، وخيانة للأمانة العلمية. وتتعدد صور الانتحال العلمي، فهناك الاقتباس دون إشارة إلى المصدر، وهناك الإشارة إلى مراجع وهمية غير موجودة أصلاً، أو إلى مراجع خاطئة لم يطلع عليها الباحث، أو النسخ الكامل لفصول أو صفحات من بحوث الآخرين دون أي إشارة، أو ترجمة أبحاث أجنبية كاملة ونسبتها إلى النفس، أو سرقة الأفكار المبتكرة وعرضها وكأنها من بنات أفكار الباحث. وكل هذه الصور تمثل انتهاكاً جسيماً لا تهاون فيه في المؤسسات الأكاديمية الجادة، فهي تهدد نزاهة العلم وتقوض الثقة في الإنتاج البحثي.
- 2. تزوير البيانات:** يقصد بتزوير البيانات التلاعب المتعمد بالبيانات أو تغييرها بقصد الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، أو اختراع بيانات غير موجودة اختلاقاً لدعم فرضية معينة. وهذا السلوك يشكل خيانة كبرى للعلم والمجتمع الذي يعول على نتائج البحوث في اتخاذ قراراته وبلورة سياساته. ويلقى تزوير البيانات قباحتها في أنواعه المتعددة، فالفبركة تعني اختلاق البيانات من العدم، أي أن يكتب الباحث نتائج لتجارب لم يجرها أو استنباتات لم يجرها، متظاهراً بإجرائها. أما التزييف فيعني تغيير أو تحريف البيانات الموجودة لتناسب الفرضية المرغوبة، بحذف بعض النتائج غير المريحة أو إضافة أخرى وهمية، أو تعديل الأرقام لتقديم صورة مشوهة للواقع. وكلها أفعال تخل بالمنهجية العلمية وتجعل البحث غير صالح للاعتماد عليه.
- 3. التحيز في البحث:** التحيز يعني تأثير معتقدات الباحث أو قيمه على مجريات البحث، سواء في اختيار موضوعه، أو تصميم أدواته، أو تحليل نتائجه، أو تفسيرها، مما يؤدي إلى نتائج غير موضوعية تعكس رغبات الباحث لا حقيقة الظاهرة المدروسة. ويظهر التحيز في صور متنوعة، كالتحيز الانتقائي الذي يتمثل في اختيار المشاركين أو البيانات التي تدعم الفرضية المطلوبة وتجاهل ما يخالفها، وتحيز التأكيد الذي يعني ميل الباحث إلى تفسير النتائج بطريقة تنسجم مع معتقداته السابقة، وتحيز النشر الذي قد تمارسه المجالات العلمية في قبولها للأبحاث ذات النتائج الإيجابية على حساب غيرها، وتحيز التعيين في اختيار الأدوات المنهجية التي تضمن الوصول إلى النتائج المرغوبة. وفي كل هذه الأحوال، يغيب الحياد العلمي وتضيع الموضوعية التي هي روح البحث.
- 4. انتهاك الخصوصية:** يقع انتهاك الخصوصية عندما لا يراعي الباحث سرية بيانات المشاركين، أو يكشف عن معلوماتهم الشخصية دون موافقتهم، أو يستخدم هذه المعلومات لأغراض غير الأغراض التي صرح بها في بداية البحث. وهو انتهاك للثقة التي وضعها المشاركون في الباحث، وقد يتسبب في أضرار جسيمة لهم. ومن صور هذا الانتهاك الكشف عن هويات المشاركين بذكر أسمائهم الحقيقية أو أي تفاصيل تميزهم، ونشر بياناتهم الشخصية دون موافقتهم، أو توظيف البيانات في أغراض أخرى غير ما تم الاتفاق عليه، أو القيام بتسجيلات صوتية أو مرئية دون علمهم وموافقتهم. وكلها ممارسات تتنافى مع أبسط معايير الأخلاقيات البحثية وتفقد البحث شرعيته الأخلاقية.

5. **تضارب المصالح:** يحدث تضارب المصالح عندما تكون للباحث، أو لجهة التمويل التي يدعم بها بحثه، مصلحة مالية أو شخصية يمكن أن تؤثر على موضوعية البحث واستقلالية نتائجه. وهذا التضارب قد يكون حقيقياً، أو قد يكون محتملاً، ولكنه في كل الأحوال يهدد نزاهة العمل العلمي ويقلل من الثقة به. وتشمل صور تضارب المصالح التمويل المشبوه من جهات لها مصلحة في نتائج البحث، أو العلاقات الشخصية التي قد تؤثر على الحياد، أو المكاسب المالية التي قد يجنيها الباحث من نتائج بحثه، أو الضغوط المؤسسية التي تمارس عليه من جهة عمله لتحقيق نتائج معينة، أو مصلحة الباحث الشخصية في الحصول على براءة اختراع أو منفعة مادية مرتبطة بالبحث. فعلى سبيل المثال، إذا تولت شركة أدوية تمويل بحث عن عقار تنتجه، وكان للباحث حصة في هذه الشركة، فإن مصلحته المالية قد تدفعه إلى تجاهل بعض الآثار الجانبية أو المبالغة في فعالية الدواء، وهو ما يمثل تضارباً واضحاً يخل بالنزاهة العلمية.

رابعاً: الضوابط والمؤسسات المنظمة للأخلاقيات البحثية

1. **لجان المراجعة الأخلاقية (IRB):** تشكل لجان المراجعة الأخلاقية (Institutional Review Boards) الركيزة المؤسسية الأساسية لحماية حقوق المشاركين في البحوث وضمان التزام الباحثين بالمعايير الأخلاقية. وتوجد هذه اللجان في كل جامعة ومؤسسة بحثية، وتتولى مراجعة مقترحات البحوث قبل البدء في تنفيذها، للتأكد من استيفائها للشروط الأخلاقية المطلوبة. وتقوم هذه اللجان بمجموعة من المهام المحورية، منها مراجعة البحوث المقدمة والتحقق من التزامها بالمعايير الأخلاقية، وإجراء مراجعة كاملة أو مختصرة للبحوث وفقاً لدرجة المخاطر التي تنطوي عليها، واتخاذ قرارات بالموافقة أو الرفض أو طلب التعديلات، وضمان الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، وتقييم المخاطر والفوائد المحتملة للبحث والعمل على تقليل أي أذى محتمل للمشاركين، والتأكد من عدالة اختيار المشاركين وعدم إقصاء مجموعات معينة أو إشراك أخرى بشكل غير مبرر، وضمان سرية هويات المشاركين وحماية بياناتهم. ومن شروط الموافقة الأخلاقية التي تطبقها هذه اللجان: الحصول على موافقة مستنيرة طوعية من المشاركين، وتقييم دقيق للمخاطر والفوائد، واختيار المشاركين بشكل عادل، وضمان السرية التامة، والإفصاح عن أي تضارب في المصالح.
2. **المعايير الدولية:** توجد عدة مواثيق ومعايير دولية أرست الأسس الأخلاقية للبحث العلمي، ومن أهمها دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) الذي يعد من أبرز المراجع الأخلاقية في ميدان البحث العلمي. وإعلان هلسنكي الذي صدر عام 1964 عقب فضائح أخلاقية شهدتها البحوث الطبية، وأكد على ضرورة موافقة المشاركين بعد تزويدهم بالمعلومات الكافية. ومدونة نورمبرغ التي صدرت عام 1947 كنتيجة للممارسات غير الإنسانية في معسكرات الاعتقال النازية، ووضعت أسساً أخلاقية صارمة للتجارب على البشر. وفي السياق الإسلامي، ثمة ميثاق أخلاقي يستمد مبادئه من مقاصد الشريعة الخمس، فكل عمل بحثي لا بد أن يراعي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وأي بحث يتعارض مع هذه المقاصد أو يتجاوزها لا يكون مقبولاً من الناحية الأخلاقية الإسلامية.
3. **قواعد النشر العلمي:** أما على صعيد النشر العلمي، فتوجد مجموعة من القواعد الأخلاقية التي ينبغي على الباحثين الالتزام بها، ومن أهمها احترام حقوق الملكية الفكرية وعدم التعدي عليها، واحترام حقوق الباحثين عند الاستفادة من المعلومات المنشورة، والالتزام بقواعد النشر العلمي في المجالات المحكمة، والحرص على نشر الإنتاج العلمي في الوعاء المناسب، والإفصاح بوضوح عن دور كل مؤلف في البحوث المشتركة، وتجنب النشر المزدوج، وهو نشر البحث نفسه في أكثر من مجلة، وهو ما يعد مخالفة أخلاقية واضحة.

4. دور الجامعات: وتقع على عاتق الجامعات مسؤولية كبرى في تعزيز أخلاقيات البحث العلمي، وتتجلى هذه المسؤولية في جملة من الإجراءات الملموسة، كإنشاء لجان أخلاقيات البحث في كل جامعة، وإعداد دليل إجرائي لعمل هذه اللجان وتحديد شروطها للموافقة على المقترحات البحثية، وتدريب الباحثين من طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس على كيفية التعامل مع اللجان واجتياز متطلباتها، واشتراط الحصول على موافقة لجنة الأخلاقيات قبل مناقشة الرسائل العلمية أو نشر البحوث. كما ينبغي للجامعات أن تعمل على حوكمة النزاهة البحثية، وتشكيل لجان تحقيق للتحقيق في قضايا الانتهاكات الأخلاقية، ونشر الوعي بموضوع النزاهة الأكاديمية لدى جميع العاملين، واستحداث وثيقة للشرف الأكاديمي يلتزم بالتوقيع عليها أعضاء هيئة التدريس والطلاب على حد سواء، واستحداث وحدات إدارية معنية بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد الأكاديمي، لضمان بيئة بحثية سليمة ونزيهة.

خامسا: التطبيق العملي للمبادئ الأخلاقية في البحث

كيفية جمع البيانات بأمانة

يبدأ الالتزام بالأمانة العلمية من أولى خطوات البحث، حيث يجب على الباحث أن يوثق المصادر التي يستند إليها توثيقا دقيقا، متبعا نظاما موحدًا للتوثيق يضمن وضوح المرجعية وسهولة تتبع المعلومات. وعليه أيضا أن يميز بين المرجع الأصلي والمرجع الثانوي، فلا ينسب فكرة إلى كتاب دون التأكد من أن صاحب الكتاب هو صاحب الفكرة الأصلية، وإنما يذكر صاحب الفكرة الأصلي ثم يشير إلى الكتاب الذي نقل عنه. ولا يجوز له أن يأخذ الدراسات السابقة من كتب أو بحوث ثانوية دون الرجوع إلى المصادر الأصلية. وإذا اقتبس أكثر من فقرة من كتاب واحد، فعليه أن يوثق كل فقرة على حدة، كما يجب أن يحدد أرقام الصفحات بدقة، فلا يكتفي بذكر رقم الصفحة الأولى، بل يحدد النطاق الكامل للصفحات التي استقى منها المعلومة.

طرق الحفاظ على السرية

لضمان سرية البيانات، ينبغي للباحث أن يعتمد إلى إخفاء هويات المشاركين باستخدام رموز وأرقام بدلا من الأسماء الحقيقية، وأن يؤمن البيانات في حيز آمن، كأن يستخدم كلمات مرور قوية للملفات الإلكترونية، ويحتفظ بالوثائق الورقية في أماكن مغلقة لا يمكن الوصول إليها بسهولة. كما يجب ألا يكشف عن أي معلومات تميز المشاركين إلا بموافقتهم الصريحة، أو إذا كان القانون يلزمه بذلك، وأن يصرح في تقرير البحث بكيفية التعامل مع السرية، مع الالتزام بمقتضيات هذا التصريح في كل مراحل التحليل والتفسير، فلا يذكر أي تفاصيل قد تؤدي إلى التعرف على المشاركين.

الموافقة المستنيرة

للحصول على موافقة مستنيرة، يجب تقديم معلومات وافية للمشاركين عن غرض البحث وطبيعته والإجراءات المتوقعة منهم، وشرح الفوائد والمخاطر المحتملة بوضوح، وإعلامهم بحقوقهم المطلق في الانسحاب في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي أثر سلبي، والحصول على توقيعهم بعد فهمهم الكامل للمعلومات المقدمة، وتزويدهم بوسائل الاتصال بالباحث أو بلجنة الأخلاقيات في حال وجود استفسارات أو شكوى.

المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها

تتنوع المخاطر التي قد يتعرض لها المشاركون في البحوث، فهناك المخاطر النفسية كالإحراج أو القلق أو التوتر، ويمكن التعامل معها بتقديم الدعم النفسي المناسب وإعطائهم الحق في الانسحاب إذا شعروا بأي ضيق. وهناك المخاطر الاجتماعية كالتعرض للوصم أو التمييز، ويجب التعامل معها بضمان السرية وعدم الكشف عن الهوية. وهناك مخاطر اقتصادية كفقدان الوظيفة أو الفرص، لذا ينبغي تجنب الأسئلة التي قد تعرض المشاركين لمثل هذه المخاطر. وأخيرا المخاطر القانونية كالكشف عن معلومات غير قانونية، وفي هذه الحالة يجب إبلاغ المشاركين بحدود السرية القانونية قبل بدء البحث.

الخاتمة

أبرز نتائج البحث

تمثل أخلاقيات البحث العلمي ركيزة أساسية لا غنى عنها في العملية البحثية، فهي ليست ترفا أكاديميا أو إجراء شكليا يمكن تجاوزه، بل هي صميم البحث العلمي وروحه النابضة. وقد تبين أن للأخلاقيات في الإسلام مكانة خاصة، فهي تستمد شرعيتها من مقاصد الشريعة الخمس، فلا عمل بحثي يعد أخلاقيا ما لم يحقق هذه المقاصد أو يتوافق معها. كما اتضح أن أي تجاهل من الباحث للقواعد الأخلاقية ينسف الصفة العلمية عن عمله ويجرده من قيمته المعرفية، مهما كان حجم الجهد المبذول أو دقة المنهج المتبع. إن أخلاقيات البحث العلمي في الإسلام تقوم على عنصر المصادقية العلمية، الذي يحتم على الباحث ألا يخلط بين أفكاره وأفكار غيره، وأن يتثبت من صحة المعلومات قبل اعتمادها، وأن ينسب الآراء إلى قائلها، وأن يتحرى الدقة في كل صغيرة وكبيرة. وهذا يقتضي من الباحث أن يكون أميناً نزيهاً، يعمل للعلم لا لنفسه، ويخدم المجتمع لا مصالحه الشخصية. ومن أهم الحلول المقترحة لتعزيز الأخلاقيات في البحث العلمي تشجيع الباحثين على كشف الانحرافات والفساد في الأوساط البحثية، وتوفير الدعم المعنوي والمادي لهم، وإصدار نظام موحد ومتخصص لأخلاقيات البحث العلمي، بحيث يكون مرجعا موثوقا للجميع، ويحدد العقوبات الرادعة للمخالفين.

أهمية الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في الدراسات المستقبلية

إن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في الدراسات المستقبلية يمثل ضرورة أكاديمية وأخلاقية بالغة الأهمية، فهو الطريق الأمثل لضمان جودة البحوث ومصادقيتها، وحماية المشاركين والحفاظ على حقوقهم وكرامتهم، وبناء جسور الثقة بين الباحثين والمجتمع الذي هم في خدمته، وتقديم نتائج يمكن تطبيقها والاعتماد عليها في صنع القرارات، وتطوير المعرفة الإنسانية بطريقة مسؤولة وأخلاقية.

التوصيات

- إلزام الجهات الممولة والمستفيدة من نتائج البحث بالتوقيع على ميثاق أخلاقي، لمشاركتها مسؤولية الحياد ومنع تضارب المصالح.
- تطبيق نظام الموافقة المستنيرة المتجددة إلكترونيا، بحيث يظل المشاركون مطلعا ومتحكما في استخدام بياناته على مراحل البحث المختلفة.
- تعزيز الوعي بأخلاقيات البحث من خلال الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات.

المراجع

1. أرنوط، بشرى إسماعيل أحمد (2021). دور لجنة المراجعة الأخلاقية بالجامعات في مراقبة وضبط نزاهة الباحثين والتزامهم بالمعايير الأخلاقية للبحث العلمي. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، (68)، 1-19.
2. جمال، قرناش. (2025). الضوابط القانونية لتكريس أخلاقيات البحث العلمي - رؤية في مضامين القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 14(2)، 319-334.
3. الحنيطي، هناء محمد هلال (2024). أخلاقيات البحث العلمي من منظور إسلامي. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 29-44.
4. صميلى، فاطمة بنت طاهر بن طاهر (2024). أخلاقيات البحث العلمي في ضوء توافر معايير النزاهة الأكاديمية (رؤية منهجية). مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، 7(7)، 875-925.
5. طيبي، عيسى (2023). أخلاقيات البحث العلمي-أخلاق الباحث وصفات البحث العلمي. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 8(2)، 175-185.
6. عبد المجيد، هشام سيد (2015). البحث العلمي بين التزييف والأمانة العلمية طرق التوثيق باستخدام نظام APA. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، (3)، 57-80.
7. عون، نعيمة (2019). أخلاقيات البحث العلمي وتحدياته. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، 2(1)، 388-398.
8. مسعد، حسام السعيد السيد محمد، وعثمان، إسماعيل رجب غريب، وأحمد، أحمد مرزوق عبد المجيد. (2026). سياسات أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات المصرية: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العلمية لكلية الآداب - جامعة دمياط، 15(1)، 143-176.
9. وحيدة، بوفدح بديسي. (2025). أخلاقيات البحث العلمي في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي- عرض وتحليل لنماذج من الموائيق العربية والدولية -. المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، 12(3)، 284-301.
10. يخلف، رفيقة، وفرحات، نادية (2019). أخلاقيات البحث العلمي. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، 1(1)، 104-116.